المسؤولية الجزائية والمدنية لمديري الشركات

دراسة مقارنة بين التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح والديّ الطاهره الكريمين الطاهرين، منبع العطاء وسبب الوفاء، اللذين غرسا فيّ حب العلم وقيمة العدل.

إلى كل باحث دؤوب في مجال قانون الشركات والقانون الجنائي الاقتصادي، يسعى لترسيخ مبادئ الحوكمة والنزاهة.

إلى ممارسي مهنة العدالة: القضاة الأفاضل، المحامون الكرام، ومديرو الشركات الأمناء، حراس الاقتصاد وأركان التنمية.

المؤلف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الفهرس العام

المقدمة العامة

الجزء الأول: الإطار النظري لمسؤولية مديري الشركات

الباب الأول: مفهوم مدير الشركة وسلطاته

الباب الثاني: طبيعة المسؤولية القانونية للمدير بين المدني والجزائي

الجزء الثاني: المسؤولية المدنية لمديري الشركات

الباب الأول: أسس وقواعد المسؤولية المدنية

الباب الثاني: نطاق المسؤولية المدنية والإجراءات

الجزء الثالث: المسؤولية الجزائية لمديري الشركات

الباب الأول: الجرائم الخاصة بمديري الشركات جرائم الإفلاس وإساءة الاستخدام

الباب الثاني: الجرائم العامة المرتكبة من قبل المدير التزوير والخيانة

الباب الثالث: الإجراءات الجزائية والدفاع

الجزء الرابع: قضايا معاصرة وآفاق إصلاحية

الباب الأول: تحديات الحوكمة والمسؤولية في الشركات متعددة الجنسيات

الباب الثاني: مقترحات إصلاحية ورؤية مستقبلية

الخاتمة العامة

المقدمة العامة

أولاً: أهمية موضوع الدراسة

تُعد الشركات، وبخاصة شركات الأموال، القاطرة الأساسية للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث. ويقع على عاتق مدير الشركة عبء تسيير هذه الكيانات الضخمة، وإدارة أموال المساهمين والدائنين، واتخاذ القرارات المصيرية التي تؤثر ليس فقط في ثروات الأفراد، بل في استقرار السوق الوطني بأكمله.

ونظراً للاتساع الهائل في صلاحيات المدير، وتركز السلطة بيده، برزت الحاجة الملحة إلى نظام قانوني رادع ورقابي يضمن توازناً دقيقاً بين منح المدير الحرية اللازمة للإبداع الإداري، وبين محاسبته عند تجاوز الحدود أو إساءة استخدام الثقة. هنا تبرز ازدواجية المسؤولية: المدنية لتعويض الضرر، والجزائية لردع الجرم.

ثانياً: الإشكالية القانونية

تكمن الإشكالية المركزية لهذا الكتاب في تحديد الحدود الفاصلة بين خطأ التسيير الذي يتحمل تبعاته المدير مدنياً، وبين الجريمة التجارية التي تستوجب العقاب الجزائي. فكيف يميز المشرع والقاضي بين الخطأ المهني المقبول في بيئة المخاطرة التجارية، وبين التصرف الاحتيالي أو التدليسي؟ وكيف تتفاعل المسؤوليتان المدنية والجزائية في حال وقوعهما معاً؟ وهل نجحت التشريعات العربية في مواكبة المعايير الدولية للحوكمة في هذا الصدد؟

ثالثاً: مبررات الدراسة المقارنة مصر والجزائر وفرنسا

1. فرنسا: تمثل المرجعية التاريخية والأساسية لقوانين الشركات في المنطقة، وقد طورت مفاهيم دقيقة مثل إساءة استخدام أصول الشركة والإفلاس بالتدليس، وتتمتع بفقه قضائي غزير ومحكم في مساءلة المدراء.

2. مصر: بصفتها رائدة التشريع التجاري في العالم العربي، طورت قانون الشركات الجديد الذي أدخل مفاهيم حديثة للحوكمة ومسؤوليات مجلس الإدارة، مع تعديلات جوهرية في قانون العقوبات وقانون سوق المال.

3. الجزائر: التي تحمل إرثاً فرنسياً مباشراً عبر قانونها التجاري وتعديلاته، وسعت لتعزيز آليات الرقابة والعقاب في ظل تحولات اقتصادية كبرى، مقدمة نموذجاً يجمع بين الصرامة النصية والخصوصية المحلية.

رابعاً: منهجية البحث

يعتمد الكتاب على المنهج التحليلي المقارن، من خلال:

1. تحليل النصوص التشريعية المنظمة لمسؤولية المدراء في القوانين الثلاثة.

2. دراسة اجتهادات محاكم النقض والتعقيب في تفسير مفاهيم إساءة الاستخدام وخطأ التسيير.

3. مقارنة الآليات الإجرائية للمساءلة الدعوى الاجتماعية، الدعوى الفردية، الدعوى العمومية.

4. رصد التحديات المعاصرة مثل مسؤولية المدراء في الشركات الرقمية ومتعددة الجنسيات.

خامساً: خطة الكتاب

ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء:

الجزء الأول: يؤسس للإطار النظري، ويحدد من هو المدير قانوناً، وطبيعة سلطاته، والتمييز بين أنواع المسؤوليات.

الجزء الثاني: يغوص في تفاصيل المسؤولية المدنية، أسسها، نطاقها، ومن يحق له رفع الدعوى.

الجزء الثالث: وهو القلب النابض للكتاب، يتناول بالتحليل الدقيق الجرائم الخاصة بالعلاقة الشركاتية كالإفلاس وإساءة الاستخدام والجرائم العامة كالتزوير، مع الإجراءات والعقوبات.

الجزء الرابع: يناقش قضايا الحوكمة المعاصرة، ويقدم مقترحات إصلاحية لتشريعات مصر والجزائر مستلهمة من التجربة الفرنسية والعالمية.

الجزء الأول: الإطار النظري لمسؤولية مديري الشركات

الباب الأول: مفهوم مدير الشركة وسلطاته

الفصل الأول: تعريف مدير الشركة وصفته القانونية

المبحث الأول: التعريف القانوني للمدير

لا يقتصر مفهوم المدير على الشخص الطبيعي الذي يوقع يومياً على المستندات، بل يتسع ليشمل كل من يملك سلطة التسيير والتمثيل.

1. في التشريع المصري: عرف قانون الشركات الجديد أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي بأنهم من يتولون إدارة الشركة وتمثيلها. وقد وسع المفهوم ليشمل مديرين بحكم الواقع الذين يمارسون السلطة فعلياً دون تعيين رسمي.

2. في التشريع الجزائري: ينص الأمر المتعلق بالقانون

التجاري على أن الشركة تدار بواسطة مدير أو أكثر، سواء كانوا من المساهمين أو من غيرهم. ويشمل التعريف رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

3. في التشريع الفرنسي: يميز القانون بوضوح بين مدراء بحكم القانون المعينين رسمياً ومدراء بحكم الواقع. القضاء الفرنسي طور معياراً دقيقاً لتحديد الأخير بناءً على ممارسة أفعال إدارة إيجابية ومستقلة.

المبحث الثاني: نطاق صلاحيات المدير وحدودها

1. سلطة التسيير: تشمل اتخاذ القرارات اليومية، تعيين الموظفين، وتصريف شؤون الشركة العادية.

2. سلطة التمثيل: تخويل المدير تمثيل الشركة أمام الغير وفي القضاء.

في مصر: صلاحية التمثيل واسعة لكنها مقيدة بما لا يخالف النظام الأساسي والغرض الاجتماعي.

في الجزائر: الممثل الشرعي للشركة هو المدير الوحيد أو رئيس المجلس، ولا يجوز تقييد سلطته في مواجهة الغير حسن النية.

في فرنسا: مبدأ القوة الإلزامية للتمثيل قوي جداً؛ أي قيد داخلي على سلطة المدير لا يحتج به على الغير إلا إذا أثبت أن الغير كان يعلم به.

الفصل الثاني: مصادر واجبات المدير

المبحث الأول: الواجبات القانونية والنظامية

1. واجب الالتزام بالقانون: احترام النصوص الآمرة في قوانين الشركات والضرائب والعمل.

2. واجب الالتزام بالنظام الأساسي: تنفيذ بنود عقد تأسيس الشركة فيما يتعلق بالصلاحيات والأغراض.

3. واجب الإفصاح والشفافية: تقديم التقارير الدورية، كشف الحسابات، والإفصاح عن المعلومات الجوهرية خاصة في الشركات المساهمة المقيدة في البورصة.

المبحث الثاني: واجبات الائتمان والولاء

وهي واجبات مستمدة من الطبيعة الائتمانية لمنصب المدير:

1. واجب الولاء: وضع مصلحة الشركة فوق المصلحة الشخصية، وتجنب تضارب المصالح.

2. واجب العناية والحذر: التصرف كرجل أعمال حريص ومجتهد، واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على معلومات كافية.

المقارنة: الفقه الفرنسي والمصري يعترفان بهذه الواجبات ضمنياً تحت مسمى خطأ التسيير، بينما القانون الأنجلو ساكسوني يصريح بها صراحة. القانون الجزائري يسير نحو تعزيز هذه المفاهيم عبر تعديلات

الحوكمة الحديثة.

الباب الثاني: طبيعة المسؤولية القانونية للمدير

الفصل الأول: التمييز بين المسؤولية المدنية والجزائية

المبحث الأول: الهدف من كل مسؤولية

1. المسؤولية المدنية: هدفها الأساسي الجبر والتعويض. تسعى لإصلاح الضرر الذي لحق بالشركة أو بالغير نتيجة خطأ المدير، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه.

2. المسؤولية الجزائية: هدفها الردع والعقاب. تهدف إلى معاقبة المدير على انتهاكه للنظام العام الاقتصادي، وزجره ومنعه من العودة للجريمة، وحماية ثقة الجمهور في السوق.

المبحث الثاني: استقلال المسؤوليتين وتداخلهما

1. مبدأ الاستقلال: تحقق المسؤولية الجزائية لا يمنع قيام المسؤولية المدنية، والعكس صحيح. يمكن محاكمة المدير جنائياً والحكم عليه بالحبس، وفي نفس الوقت تُرفع ضده دعوى مدنية للتعويض.

2. أثر الحكم الجزائي على المدني: في التشريعات الثلاثة، الحكم الجزائي النهائي بالإدانة يلزم القاضي المدني في إثبات وقوع الجريمة ونسبتها للمدير، لكنه لا يلزمه بتقدير مقدار التعويض المدني الذي يظل خاضعاً لتقدير ضرر المجني عليه.

الفصل الثاني: تطور فلسفة المساءلة

المبحث الأول: من الحماية المطلقة إلى المساءلة الصارمة

شهدت التشريعات تحولاً من حماية المدير باعتباره مخاطر في القرن التاسع عشر، إلى تشديد المساءلة في القرن العشرين والحادي والعشرين بسبب فضائح الشركات الكبرى.

فرنسا: طورت نصوصاً خاصة بجرائم إساءة استخدام الأصول لتكون أداة فعالة ضد المدراء الذين يستغلون منصبهم.

مصر والجزائر: سارتا في نفس الاتجاه عبر تجريم أفعال محددة بدقة في قوانين الشركات وقوانين العقوبات، مع تعزيز دور هيئات الرقابة هيئة سوق المال، مراجعي الحسابات.

المبحث الثاني: دور الحوكمة في تأطير المسؤولية

أصبحت قواعد الحوكمة المرجع الأساسي لتقييم سلوك المدير. مخالفة مدونة الحوكمة قد لا تكون جريمة بذاتها، لكنها تشكل قرينة قوية على خطأ التسيير في الدعوى المدنية، وقد تدعم عنصر القصد

في الدعوى الجزائية إذا اقترنت بضرر جسيم.

الجزء الثاني: المسؤولية المدنية لمديري الشركات

الباب الأول: أسس وقواعد المسؤولية المدنية

الفصل الأول: أركان المسؤولية المدنية

المبحث الأول: الخطأ

هو الركن الأساسي، وينقسم إلى:

1. خطأ التسيير: يشمل سوء التقدير، الإهمال، عدم الكفاءة، أو اتخاذ قرارات خاطئة أدت لخسارة الشركة.

في فرنسا: القضاء يمنح هامش تقدير واسع للمدير تحت نظرية خطأ التسيير، ولا يتدخل إلا إذا كان الخطأ

جسيماً وغير مبرر في ظروف السوق.

في مصر والجزائر: يشترط أن يكون الخطأ شخصياً ومنسوباً للمدير، وأن يخرج عن حدود السلطة الممنوحة له أو يخالف القانون أو النظام الأساسي.

2. خطأ الفصل بين الذمم المالية: خلط أموال الشركة بأموال المدير الشخصية يعتبر خطأ جسيماً يزيل الستار عن الشخصية المعنوية.

المبحث الثاني: الضرر

يجب أن يكون الضرر:

1. مباشراً: ناتجاً مباشرة عن خطأ المدير.

2. محققاً: وليس مجرد احتمال.

3. شخصياً: يلحق بالشركة في الدعوى الاجتماعية أو بالمساهم والغير في الدعوى الفردية.

أنواع الضرر: خسارة مالية، فقدان فرصة ربح، ضرر معنوي لسمعة الشركة.

المبحث الثالث: علاقة السببية

يجب إثبات الرابط المباشر بين خطأ المدير والضرر الحاصل. إذا تدخلت عوامل خارجية قوة قاهرة، أزمة سوق عالمية لكسر هذه السلسلة، تنتفي المسؤولية أو تنقص.

الفصل الثاني: أنواع الدعاوى المدنية

المبحث الأول: الدعوى الاجتماعية

1. المفهوم: دعوى ترفع باسم الشركة ولحسابها لتعويض الضرر الذي لحق بها نتيجة خطأ المدير.

2. من يرفعها؟

في مصر: ترفع بواسطة مجلس الإدارة الجديد، أو بقرار من الجمعية العامة، أو من مساهم يمثل نسبة معينة من رأس المال دعوى مشتقة.

في الجزائر: مشابه للنظام المصري، مع إمكانية رفعها من قبل مراقب الحسابات في حالات محددة.

في فرنسا: يمكن رفعها من قبل المدير الجديد، أو المساهمين.

3. آثارها: التعويض يذهب لخزينة الشركة لسداد ديونها أو إعادة رأسمالها.

المبحث الثاني: الدعوى الفردية

1. المفهوم: دعوى يرفعها مساهم أو دائن بشكل شخصي لتعويض ضرر مباشر لحق به، متميز عن ضرر الشركة.

2. الشروط: صعوبة إثبات الضرر المباشر والمتميز في ظل مبدأ استقلالية الشخصية المعنوية. القضاء في الدول الثلاث صارم في قبول هذه الدعوى إلا في حالات واضحة مثل منع المساهم من حضور الجمعيات، أو توزيع أرباح وهمية أضرت بالدائنين مباشرة.

الباب الثاني: نطاق المسؤولية المدنية والإجراءات

الفصل الأول: نطاق الأشخاص المسؤولين

المبحث الأول: المسؤولية الفردية والتضامنية

1. المسؤولية الفردية: إذا صدر الخطأ من مدير واحد بمفرده، يتحمل هو وحده التعويض.

2. المسؤولية التضامنية: إذا صدر القرار الجماعي من مجلس الإدارة، يتضامن جميع الأعضاء في التعويض، إلا

من أثبت أنه صوت ضد القرار وتم تدوين اعتراضه في محضر الاجتماع.

في مصر والجزائر وفرنسا: هذا المبدأ ثابت لحماية الشركة وضمان جدية التصويت في المجالس.

المبحث الثاني: مسؤولية مديرين بحكم الواقع

امتدت المسؤولية المدنية لتشمل كل من تدخل في الإدارة فعلياً ولو بدون صفة رسمية، إذا ثبت أن تصرفاته تسببت في ضرر للشركة.

الفصل الثاني: التقادم والإبراء

المبحث الأول: مدة التقادم

1. في مصر: 3 سنوات من تاريخ وقوع الفعل، أو 5 سنوات في بعض الحالات المتعلقة بالمال العام أو

الشركات المساهمة المقيدة.

2. في الجزائر: 3 سنوات عادةً من تاريخ العلم بالضرر.

3. في فرنسا: 3 سنوات من تاريخ وقوع الضرر، أو 10 سنوات إذا وصفت الجريمة بجنحة.

المبحث الثاني: الإبراء من المسؤولية

1. إبراء الجمعية العامة: هل يمكن للجمعية العامة أن تبرئ المدير من المسؤولية؟

الرأي الراجح: الإبراء يسري على المسؤولية تجاه الشركة الدعوى الاجتماعية إذا كانت المعلومات كاملة وصادقة، لكنه لا يسري على المسؤولية تجاه الغير الدائنين ولا يغطي الأعمال الاحتيالية أو الجنائية.

في فرنسا: الإبراء بقرار من الجمعية العامة يمنع رفع الدعوى الاجتماعية، لكن المساهمين المعارضين يمكنهم الطعن.

الجزء الثالث: المسؤولية الجزائية لمديري الشركات

الباب الأول: الجرائم الخاصة بمديري الشركات

الفصل الأول: جرائم إساءة استخدام أصول الشركة

المبحث الأول: الأركان القانونية

تُعد هذه الجريمة من أخطر الجرائم التي تستهدف ذمة الشركة، وهي موجودة بقوة في التشريع الفرنسي والمشتقات منه.

1. الركن المادي: قيام المدير باستعمال أصول الشركة أموال، بضائع، اعتمادات أو ائتمانها توقيعات، ضمانات بطريقة مخالفة لمصلحة الشركة، لصالحه الشخصي أو لصالح شركة أخرى له فيها مصلحة مباشرة أو غير

مباشرة، وبشكل متعمد يضر بالشركة.

أمثلة: صرف أموال الشركة في مصروفات شخصية، منح قروض لشركات تابعة بدون ضمانات، استخدام سيارات الشركة لأغراض عائلية بشكل منهجي.

2. الركن المعنوي: القصد الجنائي، أي علم المدير بأنه يضحي بمصلحة الشركة لتحقيق منفعة ذاتية.

المبحث الثاني: الدراسة المقارنة

1. في فرنسا: المادة المختصة من قانون التجارة تجرم هذا الفعل بعقوبات مشددة 5 سنوات حبس وغرامة ضخمة. الاجتهاد القضائي واسع وشامل.

2. في مصر: نص يحمل نفس الاسم حرفياً، لكن المواد المقابلة في قانون العقوبات خيانة الأمانة وقانون الشركات استغلال الوظيفة تغطي نفس الأفعال. قانون الشركات الجديد شدد العقوبات على كل مدير استخدم أموال الشركة لمصلحته الشخصية.

3. في الجزائر: المادة المختصة من الأمر المتعلق بالقانون التجاري تجرم استعمال المدير لأموال أو اعتمادات الشركة بسوء نية ولمصلحته الشخصية، بعقوبات تصل إلى 5 سنوات حبس وغرامة.

الفصل الثاني: جرائم الإفلاس

المبحث الأول: أنواع إفلاس المدير

1. الإفلاس البسيط: نتيجة إهمال جسيم، سوء تسيير فادح، أو مصروفات شخصية باهظة أثرت على ذمة الشركة. عقوبتها أخف.

2. الإفلاس بالتدليس: إخفاء الدفاتر، تزوير القيود، إقرار ديون وهمية، تبديد الأصول عمداً لمنع الدائنين من استرداد حقوقهم. عقوبتها شديدة جداً.

المبحث الثاني: المقارنة التشريعية

1. في مصر: قانون التجارة وقانون العقوبات يجزمان الإفلاس بالتدليس كجناية قد تصل للسجن المؤبد في حالات معينة، والإفلاس البسيط كجنحة.

2. في الجزائر: تمييز واضح بين الإفلاس بالتقصير والإفلاس بالتدليس في قانون العقوبات والتجارة، مع عقوبات سالبة للحرية وغرامات مضاعفة.

3. في فرنسا: قانون التجارة يحدد أفعال الإفلاس بالتدليس بدقة اختفاء المحاسبة، تحويل الأصول، ويعاقب عليها بالسجن والغرامة، مع إمكانية منع المدير من إدارة أي شركة مستقبلاً.

الفصل الثالث: جرائم توزيع أرباح وهمية

المبحث الأول: الجريمة وأركانها

توزيع أرباح لم تتحقق فعلياً بناءً على ميزانيات مزورة، بهدف خداع المساهمين أو رفع سعر السهم.

1. الركن المادي: تقديم بيانات مالية كاذبة، ثم قرار توزيع أرباح من رأس المال وليس من الربح الحقيقي.

2. الركن المعنوي: علم المدير بعدم وجود أرباح حقيقية.

المبحث الثاني: العقوبات

في الدول الثلاث: تعتبر جريمة خطيرة تهدد ثقة السوق. العقوبات تتراوح بين الحبس من سنة إلى 5 سنوات وغرامات مالية كبيرة تعادل قيمة الأرباح الموزعة أو أكثر.

الباب الثاني: الجرائم العامة المرتكبة من قبل المدير

الفصل الأول: التزوير واستعمال المزور

المبحث الأول: أشكال التزوير في الشركات

1. تزوير محاضر اجتماعات الجمعيات العامة أو مجلس الإدارة.

2. تزوير التواقيع على الشيكات أو العقود نيابة عن الشركة.

3. تزوير البيانات في السجلات التجارية أو التقارير المالية المقدمة للجهات الرقابية.

المبحث الثاني: المسؤولية

يسأل المدير جزائياً طبقاً لقانون العقوبات العام مواد التزوير، ومدنياً عن التعويضات. في فرنسا ومصر والجزائر، تزوير المستندات التجارية يعاقب بعقوبات مشددة نظراً لخطورته على التداول الاقتصادي.

الفصل الثاني: خيانة الأمانة والنصب

المبحث الأول: خيانة الأمانة

استيلاء المدير على أموال الشركة المسلمة إليه بحكم وظيفته عندما لا تنطبق جريمة إساءة الاستخدام لسبب شكلي.

في مصر والجزائر: المادة المختصة بخيانة الأمانة في قانون العقوبات تطبق على المدراء باعتبارهم وكلاء أو أمناء.

المبحث الثاني: النصب

إذا استخدم المدير وسائل احتيالية أسماء وهمية، مشاريع وهمية للحصول على أموال من المساهمين أو البنوك باسم الشركة.

الباب الثالث: الإجراءات الجزائية والدفاع

الفصل الأول: تحريك الدعوى والتحقيق

المبحث الأول: من يحرك الدعوى؟

النيابة العامة: هي صاحبة الاختصاص الأصلي في تحريك الدعوى العمومية تلقائياً أو بناءً على بلاغ من مساهمين، مراقب حسابات، أو هيئة سوق المال.

دور مراقب الحسابات: في الدول الثلاث، يلتزم مراقب الحسابات بالإبلاغ عن الجرائم التي يكتشفها للنيابة في مصر والجزائر إلزامي تحت طائلة المسؤولية، وفي فرنسا إجراء منظم بدقة.

المبحث الثاني: إجراءات التحقيق الخاصة

قد تتطلب القضايا تعقيدات فنية، لذا يتم الاستعانة بخبراء محاسبين وقانونيين لفحص الدفاتر وتتبع الأموال.

الحبس الاحتياطي: يجوز في الجرائم المالية الكبيرة خوفاً من هروب المدير أو التأثير على الأدلة، لكن الاتجاه الحديث يقيد استخدامه في الجرائم غير العنيفة ما لم تكن هناك خطورة جدية.

الفصل الثاني: الدفاع والعقوبات

المبحث الأول: دفوع المدير

1. انعدام القصد الجنائي: إثبات أن الفعل كان خطأ تسييرياً ناتجاً عن تقدير اقتصادي خاطئ وليس نية إجرامية.

2. موافقة الجمعية العامة: إذا كانت الأفعال معلومة

وتمت الموافقة عليها صراحة من المساهمين دفع ضعيف في الجرائم الجنائية لكنه قد يؤثر في التقدير.

3. تقادم الدعوى.

المبحث الثاني: العقوبات الأصلية والتبعية

1. العقوبات الأصلية: الحبس متفاوت المدة حسب جسامة الجريمة والغرامة المالية.

2. العقوبات التبعية والإضافية:

منع المدير من إدارة أو مراقبة أي شركة تجارية لمدة معينة أو مدى الحياة في حالات التدليس الخطير.

نشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه.

إغلاق المنشأة مؤقتاً أو نهائياً في حالات نادرة جداً.

الجزء الرابع: قضايا معاصرة وآفاق إصلاحية

الباب الأول: تحديات الحوكمة والمسؤولية

الفصل الأول: مسؤولية المدير في الشركات متعددة الجنسيات

1. إشكالية الاختصاص: عندما يرتكب مدير في فرع محلي جريمة تؤثر على الشركة الأم في دولة أخرى، أو العكس. أي قانون يطبق؟ وأي قضاء مختص؟

2. تطبيق المعايير الدولية: ضغط المستثمرين الأجانب لتطبيق معايير حوكمة موحدة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تجعل المدير مسؤولاً ليس فقط محلياً بل دولياً أمام هيئات رقابية أجنبية في بعض الحالات مثل قانون مكافحة الفساد الأمريكي.

الفصل الثاني: المسؤولية في العصر الرقمي

1. جرائم السيبرانية: مسؤولية المدير عن اختراق بيانات الشركة أو تسرب المعلومات السرية نتيجة إهماله في تأمين الأنظمة الإلكترونية.

2. العملات الرقمية والأصول الافتراضية: كيف تعامل القوانين الحالية استثمارات المدير في العملات المشفرة بأموال الشركة؟ هل تعتبر إساءة استخدام أم استثماراً جريئاً؟

الباب الثاني: مقترحات إصلاحية ورؤية مستقبلية

الفصل الأول: إصلاح التشريع

المبحث الأول: توحيد وتجريم أوضح

1. في مصر والجزائر: نقترح النص صراحة على جريمة إساءة استخدام أصول الشركة كما في القانون

الفرنسي، لتجنب اللجوء لتفسيرات موسعة لجريمة خيانة الأمانة التي قد لا تنطبق دائماً.

2. تحديد مفهوم خطأ التسيير: وضع معايير تشريعية أو لوائح إرشادية تفرق بوضوح بين الخطأ المقبول المخاطرة التجارية والخطأ الجسيم الموجب للمسؤولية.

المبحث الثاني: تعزيز آليات الرقابة الوقائية

1. تفعيل دور لجان المراجعة: جعل لجان المراجعة داخل مجالس الإدارة مستقلة تماماً وذات صلاحيات تحقيق واسعة.

2. حماية المبلغين: سن قوانين تحمي الموظفين الذين يبلغون عن مخالفات المدراء من الفصل التعسفي أو المضايقة.

الفصل الثاني: تطوير الأداء القضائي والرقابي

المبحث الأول: تخصص القضاء

إنشاء دوائر متخصصة في الجرائم الاقتصادية والشركات ضمن المحاكم، تضم قضاة وخبراء محاسبين لفهم تعقيدات القضايا المالية بدلاً من التعامل معها كجرائم تقليدية.

المبحث الثاني: البدائل العقابية

للجرائم الأولى غير الخطيرة الناتجة عن سوء تقدير وليس احتيال، نقترح تطبيق عقوبات بديلة مثل:

الغرامات المالية الضخمة الموجهة للخزينة العامة.

منع مؤقت من المناصب الإدارية.

الخدمة المجتمعية في مجالات التوعية الاقتصادية.

بدلاً من الحبس الذي قد يشل حركة الشركة تماماً ويضر بالمساهمين والعمال الأبرياء.

الخاتمة العامة

بهذا نختتم رحلتنا في تحليل مسؤولية مديري الشركات، تلك المسؤولية الثقيلة التي تجمع بين ثقة المساهمين وصرامة القانون.

أولاً: أهم النتائج

1. ازدواجية المسؤولية مدنية وجزائية هي الضمانة الأساسية لحماية ذمة الشركة وثقة السوق.

2. التشريع الفرنسي قدم نموذجاً متكاملاً وخاصة في جريمة إساءة الاستخدام، بينما تسعى مصر والجزائر لتطوير نصوصهما لتحقيق نفس الفعالية.

3. التمييز بين خطأ التسيير والجريمة يبقى التحدي الأكبر للقضاء، ويتطلب فهماً عميقاً لطبيعة العمل التجاري.

ثانياً: التوصيات

للمشرع: تحديث النصوص لتواكب أشكال الجرائم الحديثة الرقمية، المالية المعقدة، والنص الصريح على جرائم إساءة الاستخدام.

للقضاء: توخي الدقة في التكييف القانوني، وعدم الخلط بين الفشل التجاري الطبيعي والاحتيال الجنائي.

لمديري الشركات: الالتزام الصارم بقواعد الحوكمة، والفصل التام بين الذمم المالية، وتوثيق كل القرارات بدقة.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية

إن مستقبل مسؤولية المدراء يتجه نحو مزيد من الشفافية، والرقابة الإلكترونية، والمساءلة الدولية. النجاح يكمن في بناء بيئة تشريعية تردع المجرم دون أن تخنق المبادر الصادق، لتحقيق توازن ذهبي بين حرية الاستثمار وأمن المعاملات.

كلمة أخيرة

المدير الأمين هو شريك في البناء الوطني، والمدير الخائن هو مهدد للاستقرار الاقتصادي. والقانون هنا ليس مجرد نصوص عقابية، بل هو بوصلة ترسم طريق النزاهة وتحمي مستقبل الاقتصاد.

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى: مارس 2026